

قرار مجلس المنافسة عدد 131/ق/2024 صادر في 29 من ربيع الأول 1446  
3 أكتوبر 2024) المتعلق بحفظ عملية التركيز الاقتصادي  
المبلغة من طرف شركة «Hikma Farmaceútica (Portugal  
S.A» المرتبطة باقتناها لأصول النشاط الصيدلاني الخاص  
.«Sanofi SA (Bleomycine) والمملوكة من طرف شركة

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة  
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذ  
الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)  
كما تم تغييره وتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436  
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية  
الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436  
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة  
كما تم تغييره وتميمه :

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ  
29 من ربيع الأول 1446 (3 أكتوبر 2024) :

وبعد تأكيد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني  
لأعضاء اللجنة الدائمة طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون  
رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه :

وحيث يستفاد من تصريحات أطراف العملية ومن عناصر تعديل عقد شراء الأصول الآتي :

أولاً : لن يتم أي نقل أو تنازل أو تسليم للحقوق أو الأصول أو الأنشطة أو المسؤوليات المتعلقة بالسوق المغربية الخاصة بمنتجات (Bléomycine) لصالح الشركة المقتنية أو الشركات التابعة لها :

ثانياً : أن الأحكام المنصوص عليها في التعديل المذكور تؤكّد على أن السوق الوطنية لن تتأثّر بعملية التركيز المبلغة، حيث متى ينفي على وضعها السائد حالياً،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

الموافقة على الطلب المتعلق بسحب ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 18/ع.ت.إ/ 2024 بتاريخ 20 من شعبان 1445 (فاتح مارس 2024).

#### المادة الثانية

حفظ عملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Hikma Farmaceútica (Portugal) S.A» المراقبة الحصرية للأصول والحقوق المرتبطة بالنشاط الصيدلاني الخاص بأدوية (Bléomycine) والمملوكة من طرف شركة «Sanofi SA».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقد اجتماعها بتاريخ 29 من ربيع الأول 1446 (3 أكتوبر 2024)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتميمته، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجنة، والسيد شيماء عبو، والصادف عادل بوكيبر، عبد العزيز الطالبي، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

عادل بوكيبر.

شيماء عبو.

عبد العزيز الطالبي.

حسن أبو عبد المجيد.

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 18/ع.ت.إ/ 2024 بتاريخ 20 من شعبان 1445 (فاتح مارس 2024) المتعلق بحفظ عملية «Hikma Farmaceútica» المبلغة من طرف شركة (Portugal) S.A المرتبطة باقتنائها الأصول الصيدلانية الخاصة بأدوية (Bléomycine) والمملوكة من طرف شركة «Sanofi AS».

وعلى قرار المقرر العام بالنيابة لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 1446/029 بتاريخ 20 من شعبان 1446 (فاتح مارس 2024)، القاضي بتعيين السيدة خديجة صالح مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتميمته؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية المخول لها نشر الإعلانات القانونية والموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 4 رمضان 1446 (14 مارس 2024)، والذي منح أجل عشرة (10) أيام للأغيرين المعنين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف التبليغ بتاريخ 5 رمضان 1446 (15 مارس 2024)؛

وبعد تقديم المقرر العام بالنيابة ومقرري الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المتباقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 29 من ربى الأول 1446 (3 أكتوبر 2024)؛

وبناء على الرسالة المقدمة من لدن الممثل القانوني لشركة «Hikma Farmaceútica (Portugal) S.A» بتاريخ 18 من صفر 1446 (أغسطس 2024) والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 212/24، يطلب فيها سحب ملف تبليغ عملية التركيز المذكورة وذلك نظراً للقرار الأطراف المعنية المتعلق باستبعاد المغرب من نطاق هذه العملية؛

وحيث إن أطراف العملية قد وافت المجلس بتاريخ 18 من صفر 1446 (أغسطس 2024)، بالتعديل الذي هم عقد شراء الأصول المرتبطة بالنشاط الصيدلاني الخاص بأدوية (Bléomycine) والتي يستثنى المغرب رسميًا من العملية المذكورة؛